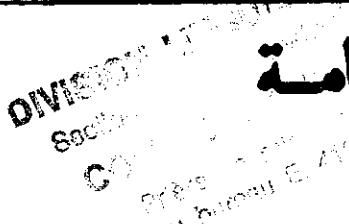


A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/501
12 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعين
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الانسان : مسائل حقوق الانسان ، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلى بحقوق الانسان والحريات الأساسية

مشروع إعلان بشأن حقوق الاشخاص المنتتمين الى اقليات
قومية او إثنية ، والى اقليات دينية ولغوية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيط إلى الجمعية العامة نص مشروع الإعلان بشأن حقوق
الأشخاص المنتتمين إلى اقليات قومية أو إثنية ، والى اقليات دينية ولغوية ، المقدم
من لجنة حقوق الإنسان ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عملاً بقرار الجمعية
العامة ١١٥/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وقرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٤/١٩٩٢ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

المرفق

مشروع اعلان بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او إثنية والى اقليات دينية ولغوية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ، كما أعلنتها الميثاق ، هو تعزيز حقوق الإنسان والحرريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع ، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

ولأنه تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرة ومفيرة ،

ولأنه ترغب في تعزيز إعمال المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والعهد الدولي الخامس بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ، واتفاقية حقوق الطفل ، وكذلك المكووك الدولي الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي وتلك المعقدة بين الاتحاد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ،

ولأنه تستلهم أحكام المادة ٢٧ من العهد الدولي الخام بالحقوق المدنية والسياسية ، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى اقليات إثنية أو دينية أو لغوية ،

ولأنه ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى اقليات قومية أو إثنية والى اقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها ،

ولأنه تشدد على أن التعزيز والإعمال المستمر لحقوق الأشخاص المنتمين إلى اقليات قومية أو إثنية والى اقليات دينية ولغوية ، كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون ، من شأنهما أن يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول ،

ولاذ ترى أن للأمم المتحدة دوراً مهماً تؤديه في حماية الأقليات ،

ولاذ تضم في اعتبارها العمل الذي تم إنجازه حتى الان داخل منظومة الأمم المتحدة ، وبوجه خاص لجنة حقوق الإنسان ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، والهيئات المنشاة بموجب العاهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ومكرورة حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة ، بشأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية ،

ولاذ تضم في اعتبارها العمل المهم الذي تنفذه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الأقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية ،

ولاذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضاً في تنفيذ المكوّن الدولي لحقوق الإنسان ، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية ،

تصدر هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية .

المادة ١

- ١ - على الدول أن تقوم ، كل في إقليمها ، بحماية وجود الأقليات وحيتها القومية أو الإثنية ، وحيتها الثقافية والدينية واللغوية ، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية .
- ٢ - تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات .

المادة ٣

- ١ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقلية قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق في التمتع بحقوقهم الخاصة ، وإعلان وممارسة دينهم الخاص ، واستخدام لغتهم الخاصة ، سراً وعلانية ، وذلك بحرية دون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز .
- ٢ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية مشاركة فعلية .
- ٣ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني ، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيالها كان ذلك ملائما ، في القرارات الخاصة بالاقليات التي ينتسبون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها ، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني .
- ٤ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها .
- ٥ - للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية معسائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى ، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صفات قومية أو إثنية أو لغوية ، دون أي تمييز .

المادة ٤

- ١ - يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم ، بما فيها تلك المبينة في هذا الإعلان ، بمفهوم فردية وكذلك بالاشتراك مع معاشر أفراد جماعتهم ، دون أي تمييز .
- ٢ - لا يجوز أن ينبع عن ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أية أضرار بالأشخاص المنتمين إلى أقليات .

المادة ٤

- ١ - على الدول أن تتخذ ، حيثما دعت الحال ، تدابير تضمن أن يتسع للاشخاص المنتسبين إلى أقلية ممارسة جميع حقوق الإنسان والحربيات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة ، دون أي تمييز وبالمساواة التامة أمام القانون .
- ٢ - على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتسبين إلى أقلية من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهما وتقاليدיהם وعاداتهم ، إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني ومخالفة للمعايير الدولية .
- ٣ - ينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كي تضمن - حيثما أمكن ذلك - حصول الأشخاص المنتسبين إلى أقلية على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو لتلقي دروس بلغتهم الأم .
- ٤ - ينبغي للدول أن تتخذ ، حيثما كان ذلك ملائما ، تدابير في حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقلية الموجودة داخل أراضيها وبعاداتها وتقاليدتها وثقافتها . وينبغي أن تباح للاشخاص المنتسبين إلى أقلية فرص ملائمة للتعرف على المجتمع في مجموعة .
- ٥ - ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للاشخاص المنتسبين إلى أقلية أن يشاركون مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلددهم .

المادة ٥

- ١ - يكون تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للاشخاص المنتسبين إلى أقلية .
- ٢ - ينبغي تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للاشخاص المنتسبين إلى أقلية .

المادة ٦

ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات ، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات ، من أجل تعزيز التفاهم والشقة المتبادلين .

النهاية

ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تعزيز� احترام الحقوق المدنية في هذا الإعلان .

المادة ٨

- ١ - لير في هذا الاعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين الى اقلبيات . وعلى الدول بمقدمة خاصة ان تفر بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التي اخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي اطراف فيها .
 - ٢ - لا تخل ممارسة الحقوق المبينة في هذا الاعلان بتمتع جميع الاشخاص بحقوق الانسان والحرريات الاساسية المعترف بها عالميا .
 - ٣ - إن التدابير التي تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المبينة في هذا الاعلان لا يجوز اعتبارها ، من حيث الافتراض المبدئي ، مخالفة لمبدأ المساواة الوارد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .
 - ٤ - لا يجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذا الاعلان على انه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقام الامم المتحدة ومبادئها ، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول ، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسي .

المادة ٩

تساهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، كل في مجال اختصاصه ، في الإعمال الكامل للحقوق والمبادئ المبينة في هذا الإعلان .